



محضر جلسة الدورة العادية الثالثة لسنة 2021 بتاريخ 06 سبتمبر 2021

عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 والمؤرخ في 9 ماي 2018 المتعلق بمجلة الجماعات المحليّة و عملا بالإستدعاءات الموجهة إلى أعضاء المجلس البلدي تحت عدد بتاريخ 01 سبتمبر 2021 والمتضمن النص التالي: نظرا لعدم توفر النصاب القانوني لعقد جلسة الدورة العادية الثالثة للمجلس البلدي 2021 المقررة ليوم الثلاثاء الموافق لـ 31 أوت 2021 على الساعة الخامسة مساء للنظر في جدول الأعمال التالي:

- 1 / الإجابة على تساؤلات المواطنين الواردة خلال الدورة التمهيدية.
 - 2 / متابعة سير الإستخلاصات البلدية.
 - 3 / متابعة سير البرنامج الاستثماري البلدي.
 - 4 / النظر في مطلب تخفيض ثمن لزمة السوق الأسبوعية.
 - 5 / النظر في مطلب الحصول على رخصة وكيل بيع بسوق الجملة للأسماك.
 - 6 / النظر في ضبط قرار يتعلق بتسوية وضعية المباني المنجزة والمخالفة للتراتب العمرانية للبناء..
- و عملا بأحكام الفصل 220 من مجلة الجماعات المحلية الذي ينص على أنه: "في صورة عدم اكتمال النصاب يدعى المجلس للانعقاد بعد ثلاثة أيام على الأقل مهما كان عدد الحضور"، أتشرف باستدعائكم لحضور الجلسة المشار إليها أعلاه والتي تقرر إعادة عقدها يوم الاثنين الموافق لـ 06 سبتمبر 2021 على الساعة الخامسة مساء بقصر البلدية.
- عقد المجلس البلدي بصياد جلسة الدورة العادية الثالثة لسنة 2021 يوم الاثنين 06 سبتمبر 2021 على الساعة الخامسة مساء بقصر البلدية.

و قد حضر أشغال الجلسة السيدات و السادة:

- وهيبة سليمان : مساعدة أولى .
- عواطف جقيريم: المساعد الثالث
- لطفي مرزوق: عضو
- محمود العجيلي: عضو
- كريم بوبكر : عضو
- المهدي سويد: عضو
- عائشة الجلاد: عضو
- نورة القطاري: عضو
- عفاف بوجدي: عضو

وتغيب عن الحضور السيدات والسادة:

- زهور ميلاد : مساعد ثاني.
- منير الهرقلي : مساعد رابع.
- وليد الشريعة : عضو

- جلال مهني: عضو
- روضة عبد الرزاق: عضو.
- سيماء بن عبد الله: عضو.
- إيمان مرزوق: عضو
- زهير القرقي: عضو

افتتح السيد رئيس البلدية الجلسة مرحبا بالحاضرين واستعرض المواضيع المدرجة بجدول الأعمال المشار إليه أعلاه وشرع المجلس في مناقشتها تباعا.

1 / الإجابة على تساؤلات المواطنين الواردة خلال الدورة التمهيدية :-

تولى السيد رئيس البلدية الرد على تساؤلات المواطنين المطروحة خلال الجلسة التمهيدية المنعقدة بتاريخ 26 جوان 2021 وذلك كما يلي:

• أمانة مرزوق ومنصورة حمزة:

بخصوص وجود دار مهجورة توجد بها شجرة تين كبيرة امتدت جذورها تحت الحائط الفاصل بين منزليهما و الدار المشار إليها مما تسبب في الأضرار بالحائط أشار السيد رئيس البلدية أنه يتم التنسيق مع لجنة الأشغال بالبلدية لإحصاء هذه المحلات المهجورة و معاينة وضعيتها و التنبيه على أصحابها لإصلاحها.

• عصام جعبر:

فيما يتعلق بالتساؤل على مآل المطلب المقدم بخصوص ربط منزلهم بشبكة التطهير أشار السيد رئيس البلدية أن المحل المطلوب ربطه بالشبكة به عدة مخالفات و تجاوزات في البناء وسيتم النظر في هذه الوضعيات الخاصة لاحقا في اطار المجلس البلدي.

• منيار البحري:

- أثار عدة نقاط تتعلق بالعمل البلدي ككنس الشوارع الرئيسية وإزالة الأعشاب من الأرصفة حيث أشار السيد رئيس البلدية إلى وجود تدخلات دورية لإزالة الأتربة و الأعشاب من حواشي الطرقات.
- تنظيم عملية الوقوف والتوقف بمفترق السوق الأسبوعي أشار السيد رئيس البلدية أن هناك صعوبة في تنظيم حركة المرور خلال إنتصاب السوق الأسبوعية لكن تم التنسيق مع المصالح الأمنية لتركيز دورية قارة في المفترق بمناسبة انتصاب السوق لتنظيم الحركة ومنع التوقف العشوائي في المفترق.
* تهيئة وتنظيف الكرنيش والعناية بالمساحات الخضراء أفاد السيد رئيس البلدية أنه تم تخصيص فريق من العملة في الفترة الأخيرة لتنظيف حواشي الطريق بشارع البيئة وصيانة المساحات الخضراء الموجودة وتعهدها.

- أما فيما يتعلق بجهر قنوات التطهير فإنه يتم التنسيق بصورة مستمرة مع مصالح ديوان التطهير لإنجاز تدخلات الجهر في أقصر الآجال الممكنة.

2/- متابعة سير الإستخلاصات البلدية.

استعرض السيد رئيس البلدية سير الاستخلاصات الحاصلة إلى غاية موفى أوت 2021 حيث بلغت جملة المداخل العنوان الأول مبلغ 858.833 أد أي بنسبة 47.93 ٪ مقارنة بالتقديرات المرسمة وتمثلت أهم المداخل المحققة فيما يلي:

- المعلوم على العقارات المبنية: 64.405 أد
- المعلوم على الأراضي غير المبنية: 56.687 أد
- المعلوم على المؤسسات: 128.400 أد
- مداخل الأسواق: 59.500 أد
- مداخل أسواق الجملة: 51.500 أد
- معالم رخص البناء: 12.389 أد

- معلوم اشغال الطريق العام بمناسبة حضائر البناء: 38.615 أد
- معلوم الإشغال الوقتي للطريق العام والإشهار : 10.062 أد
- مداخيل الأكرية: 30.497 أد

- 3/ متابعة سير البرنامج الاستثماري البلدي.

استعرض السيد رئيس البلدية سير البرنامج الاستثماري البلدي لسنوات 2019, 2020, و 2021 وذلك حسب بيانات الجدول التالي:

المشروع	سنة الانجاز	الكلفة النهائية	نسبة الانجاز	ملاحظات
- تعبيد الطرقات برنامج 2019	2019	329.287	%100	-
- تعبيد الطرقات برنامج 2020	2020	553.859	-----	تم عرض ملف الصففة على أنظار اللجنة الجهوية للصفقات : يبقى في انتظار تقديم المقاول مايفيد تجديد رخصة ممارسة النشاط المنتهية الصلوحية
إصلاح الطرقات	2020	62.000	-----	تم تمكين المقاول من اذن بداية الاشغال التي ستطلق خلال الاسبوع القادم .
تهيئة البناءات القديمة بالمستودع البلدي	2020	35.000	-----	بصدد اعداد الدراسة المالية والفنية بعد تغيير المكونات الفنية للمشروع.
إعداد الدراسات التفصيلية للسوق البلدي.	2020	150.000	-----	تم الغاء المناظرة المعمارية وتغيير صيغة المشروع في اطار دعوة المهندسين المعماريين لتقديم طلبات ترشح مع الاقتصار على انجاز قسط واحد وهو السوق البلدي وقد تم الشروع في اعداد كراس الشروط .
بناء سوق بلدي	2021	500.000	-----	

4/ النظر في مطلب تخفيض ثمن لزمة السوق الأسبوعية:

أحال السيد رئيس البلدية الكلمة للسيدة عائشة الجلاد رئيسة لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف التي استعرضت تقرير اللجنة المنعقدة بتاريخ 25 أوت 2021 للنظر في طلب مستلزم السوق الأسبوعية مراجعة ثمن اللزمة تبعا لصدور قرارات غلق السوق لفترات متتالية كما يلي:

- الفترة الأولى من 14 جانفي إلى 17 جانفي 2021 تبعا لقرار السيد والي المنستير المؤرخ في 13 جانفي 2021 (عدد 1 سوق).
- الفترة الثانية من 09 ماي إلى 16 ماي 2021 تبعا لقرار السيد والي المنستير المؤرخ في 8 ماي 2021 (عدد

- الفترة الثالثة: من 10 جويلية إلى 01 أوت 2021 تبعا لقرارات السيد رئيس البلدية المؤرخة في:

- قرار عدد 939 بتاريخ 2021/07/06

- قرار عدد 967 بتاريخ 2021/07/15

- قرار عدد 985 ب بتاريخ 2021/07/22

وبالتالي فإن مجموع الفترة التي يطلب طرحها هي 7 أسابيع مشيرة أن أعضاء اللجنة لم يتوصلوا إلى اتفاق بشأن المدّة التي سيتم طرحها حيث إقترحت رئيسة اللجنة والعضو المهدي سويد التخفيض بـ 6 أسابيع بعد حذف الأسبوع السابق لعيد الأضحى المبارك الذي سمح فيه بإنتصاب السوق بصفة جزئية لبيع الخضر والغلّال فقط. بينما تمسكت العضوتان روضة عبد الرزاق وعفاف بوجدي بتخفيض فترة لا تتعدى ثلاث أسابيع بصفة جزافية نظرا إلى أنّ أسباب غلق السوق المتعلقة بمجابهة خطر انتشار جائحة كورونا مست جميع المؤسسات والأفراد بما في ذلك البلدية وليس من العدل أن تتحمل البلدية وحدها الإنعكاسات المالية لذلك. بعد ذلك أعطى السيد رئيس البلدية لأعضاء المجلس الكلمة للنقاش حول هذا الموضوع فكانت التدخّلات كما يلي:

* **كريم بوكري:** أشار إلى أن التخفيض يجب أن يتناسب مع حجم الخسائر الفعلية للمستلزم وذكر بأنّ المداخل المالية للمستلزم وإن تأثرت جراء غلق السوق إلا أنّه لم يتوقف عن الاستخلاص عن النصبّات اليومية كما أنّه قام باستخلاص معالم السوق بمناسبة عمليات بيع أضاحي العيد وعليه فإنّه يقترح التخفيض بأربعة أسابيع في مبلغ اللزّمة.

* **المهدي سويد:** لاحظ أن مردودية نشاط السوق الأسبوعية تراجعت خلال هذه السنة بفعل جائحة كورونا وعزوف عدد من الباعة على الإنتصاب بالسوق ويرى أن تخفيض المدّة التي خلالها أغلق السوق بمقتضى قرارات إدارية منصفًا للمستلزم واقترح الموافقة على طرح مدة ستة أسابيع من ثمن اللزّمة .

* **عواطف جقيريم:** اقترحت التخفيض في ثمن اللزّمة بمدّة تتناسب مع النقص في المداخل بالنسبة للمستلزم. * **وهيبة سليمان:** أشارت إلى أن تأثير جائحة كورونا شمل كل الأنشطة الإقتصادية بما في ذلك الأسواق وأن مداخل البلدية تضررت كثيرا من جراء تداعيات هذه الجائحة واقترحت في هذا الصدد أن يتم تحمل النقص الحاصل في مداخل السوق مناصفة بين الطرفين المتعاقدين (البلدية والمستلزم) ولا يمكن أن تتحمل البلدية لوحدها هذا العبء وعليه فإن التخفيض لا يمكن أن يتجاوز ثلاثة أسابيع.

* **عفاف بوجدي:** رأت أنّ مدّة التخفيض لا يمكن أن تتجاوز ثلاثة أسابيع . وحيث أن آراء أعضاء المجلس تباينت بين مقترحين الأول يتعلق بالتخفيض في ثمن اللزّمة حسب المدّة التي شملتها قرارات الغلق وهي ستة أسابيع وأما المقترح الثاني فيتعلق بالتخفيض في ثمن اللزّمة بمدّة جزافية أقل من فترة الغلق الفعلي للسوق .

وبعرض المقترحين على التصويت كانت النتيجة كما يلي:

-**المصوتون بنعم:(6 أعضاء)- جاسم مهني، محمود العجيلي، عائشة الجلاد، المهدي سويد، لطفي مرزوق، عواطف جقيريم.

-**المصوتون بلا:(3 أعضاء)- وهيبة سليمان، عفاف بوجدي، كريم بوكري.

-**المحتفظون: لا أحد.

وتبعًا لذلك تمت المصادقة بالأغلبية على طرح مبلغ قدره أربعة عشرة ألف وسبعمائة وخمسة وثلاثون دينارًا و770 مليما والتي تقابل فترة ستة أسابيع من ثمن لزّمة السّوق الأسبوعية لسنة 2021 وتقويض السيد رئيس البلدية لإتمام الإجراءات اللازمة في الغرض.

5/ النظر في مطلب الحصول على رخصة وكيل بيع بسوق الجملة للأسماك.

أحال السيد رئيس البلدية الكلمة للسيدة عائشة الجلاد رئيسة لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف التي أشارت الى وجود طلب تقدم به السيد قيس ساسي للحصول على رخصة وكيل بيع بسوق

الجملة للأسماك وأفادت ان اللجنة اقترحت الموافقة على المطلب شريطة ان يلتزم صاحب الطلب بالعمل على تنمية الانتاج بالسوق والعمل على اقناع الصيادين على بيع منتجاتهم داخله وعدم نقلها الى موانئ أخرى بعد ذلك أعطى السيد رئيس البلدية لأعضاء المجلس الكلمة للنقاش حول هذا الموضوع وبعد التداول والنقاش اتفق أعضاء المجلس على ارجاء النظر في هذا الموضوع لمزيد دراسة الجدوى الاقتصادية لاسناد تراخيص جديدة لوكلاء البيع ومدى تأثير ذلك على السير العادي لنشاط السوق من الناحية الاقتصادية والاجتماعية .

6/ النظر في ضبط قرار يتعلق بتسوية وضعية المباني المنجزة والمخالفة للتراتب العمراية للبناء

عرض السيد رئيس البلدية مشروع قرار يتعلق بتسوية وضعية المباني المنجزة والمخالفة للتراتب العمراية للبناء مشيراً الى وجود عدة اشكاليات تتعلق بالنظر في مطالب المواطنين الراغبين في ربط محلاتهم بمختلف الشبكات العمومية وهو ما يستوجب ايجاد حلول لهذه الاشكاليات الناتجة أساساً عن مخالفة الامثلة الهندسية لرخص البناء المسندة ثم أحال الكلمة للسيدة عفاف بوجدي رئيسة لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية التي قدمت مقترحات اللجنة لتجاوز الاشكاليات المذكورة وتهدف هذه المقترحات الى توفير معالم مقابل استغلال الطريق العام عند إقامة حضائر البناء بمفعول رجعي بالنسبة للبناءات المقامة بدون رخصة أو البناءات المخالفة لرخص البناء المسندة وفقاً للتشريع والتراتب ومقتضيات مثال التهيئة العمرانية الجاري بها العمل وذلك كما يلي:

*10 دنائير عن المتر المربع الواحد : عندما لا تتجاوز المساحة المقامة بدون رخصة أو الزائدة عن رخصة البناء 50 م²

*20 ديناراً عن المتر المربع الواحد : عندما تكون المساحة المقامة بدون رخصة أو الزائدة عن الرخصة بين 51 م² و 100 م² .

*30 ديناراً عن المتر المربع الواحد : عندما تكون المساحة المقامة بدون رخصة أو الزائدة عن الرخصة بين 101 م² و 200 م² .

*50 ديناراً عن المتر المربع الواحد : عندما تتجاوز المساحة المقامة بدون رخصة أو المخالفة للرخصة 200 م² .

و أضافت السيدة رئيسة اللجنة أن المعالم المذكورة تستخلص قبل تسلّم تراخيص الربط بالشبكات العمومية وبعد أخذ رأي لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية المكلفة بالنظر في طلبات الربط بالشبكات العمومية . التي ترفق وجوباً بمثال هندسي يثبت الوضعية الحالية للبناءية موضوع الطلب وينصّ فيه على مساحة كلّ مكونات المشروع ويكون هذا المثال مختوماً من طرف مهندس معماري مرسم بعمادة المهندسين المعماريين التونسيين . كما أشارت الى أن أحكام هذا القرار لا تنطبق على البناءات المخالفة المقامة على أجزاء من الأملاك العمومية والأراضي الخاضعة لتراتب خاصة، كما لا تنطبق على البناءات المخالفة التي فيها مسّ من حقوق الغير والأجوار .

وبعد التداول والنقاش في مختلف جوانب هذا المشروع اتفق أعضاء المجلس البلدي على ارجاء البت في هذا الموضوع لمزيد دراسة جدواه والتعمق في أهدافه في اتجاه ايجاد حلول فنية وعملية لتسوية هذه المخالفات وعدم الاقتصار على تسليط خطية مالية على البناء المخالف .

واختتمت الجلسة في حدود الساعة السابعة إلا ربع مساءً

رئيس البلدية
جاسم مهني

